

صدر إذن بالإفراج عنهم

يظلون في غوانتانامو



منظمة العفو
الدولية

صدر إذن بالإفراج عنهم يظلون في غوانتانامو

لقد صدر إذن بالإفراج عن حوالي ربع أولئك الذين يظلون محتجزين في غوانتانامو في أواخر العام 2007 أو بنقلهم من القاعدة. ولا يستطيع العشرات منهم العودة إلى أوطانهم الأم لأنهم يمكن أن يتعرضوا لخطر التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان إذا أرسلوا إلى هناك. ويظلون رهن الاعتقال إلى ما لا نهاية. ولم توجه السلطات الأمريكية قط إلى أي منهم تهمة بارتكاب جرم، ناهيك عن إدانتهم.

ومعلومات تم انتزاعها بالإكراه في ظل أوضاع غير قانونية. ومن ضمنها التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وتستطيع هذه الهيئات إصدار توصية واحدة من أصل ثلاث توصيات فقط - الإفراج غير المشروط إلى وطن المعتقل أو بلد ثالث؛ أو النقل إلى وطن المعتقل أو بلد ثالث بشروط؛ أو استمرار الاعتقال لدى الولايات المتحدة.

وتعتبر منظمة العفو الدولية أن غياب الإجراءات القانونية المرعية يعني أن الرجال الموجودين في غوانتانامو معتقلون بصورة تعسفية، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي السماح لهم جميعاً بالطعن في قانونية اعتقالهم أمام محكمة مستقلة وحيادية بدون مزيد من التأخير. وكل من يبقى رهن الاعتقال يجب أن توجه إليه تهمة بارتكاب جرم جنائي معروف وأن يُقدَّم إلى المحاكمة على نحو يتفق تماماً بالقانون الدولي، أو يُفْرَج عنه مع توفير حماية كاملة له من مزيد من الانتهاكات.

وطلبت حكومة الولايات المتحدة من الدول الأخرى قبول معتقلي غوانتانامو الذين لا يحملون جنسية تلك الدول. لكن حتى الآن لم توافق إلا دولة واحدة - ألبانيا - على توطين أي منهم، وكانت تلك في حالة الأشخاص الذين تبين أنهم ليسوا "مقاتلين معادين". وقد نتفقم ممانعة الحكومات الأخرى في مد يد العون بسبب المخطط الذي يعطي إذناً بالإفراج عن المعتقلين من القاعدة، وهو مخطط يترك نعت "المقاتل المعادي" ملصقاً بأولئك الذين يحتاجون إلى وطن جديد.

وتصدر التوصيات بالإفراج عن المعتقلين من القاعدة من جانب مجالس مراجعة إدارية، هي عبارة عن هيئات مؤلفة من ضباط في الجيش تجري مراجعة سنوية لحالات "المقاتلين الأعداء" المحتجزين في غوانتانامو، وتستطيع الهيئات الاعتماد على أدلة سرية لا يمكن للمعتقلين أن يطلعوا عليها، ومعلومات أشبه بالأقاويل لا يمكنهم الطعن فيها بفعالية.



احتجاج ضد غوانتانامو خارج القنصلية الأمريكية في نيسالونيكى بشمال اليونان، نظمه منظمة العفو الدولية

الغلاف، معتقل في المعسكر 4 في غوانتانامو، أكتوبر/تشرين الأول 2007

محمد حسين عبد الله

”أخذوني في منتصف الليل... إنني أتساءل على الدوام، وأظل أسأل نفسي وأسألهم: ماهي جريمتي؟ ماذا فعلت؟ ولا أحد يجيبني.“

محمد حسين عبد الله مواطن صومالي عمره 62 عاماً غادر الصومال في العام 1967. وقد مُنح وضع لاجئ من جانب الأمم المتحدة في العام 1993 وكان يعيش مع عائلته في مخيم جولازي للاجئين الكائن بالقرب من بيشاور في باكستان منذ العام 1993. وهو متزوج ولديه 11 طفلاً. وفي وقت إلقاء القبض عليه، كان يعمل مدرساً في مخيم اللاجئين.

وقد اقتادت قوات أمريكية وباكستانية محمد حسين عبد الله من منزله خلال مدهمة لمنازل يشتبه أنها لأعضاء القاعدة في مخيم اللاجئين. واحتُجز في بغرام بأفغانستان قبل نقله إلى غوانتانامو وأصدر مجلس المراجعة الإداري إذناً بنقله في العام 2005، لكنه لا يستطيع العودة إلى الصومال لأنه سيتعرض لخطر الاعتقال أو التعذيب أو الاختفاء القسري.

علي عبد الرحمن محمد طابع

”لم أرد أن أقول أي شيء يمكن أن يعيدني إلى العراق. أنا أخشى من العودة إلى العراق.“

سُجن علي عبد الرحمن محمد طابع، وهو مواطن عراقي، في العراق العام 1996 بسبب تغيبه عن الجيش بدون إذن. وفي العام 1998 عقب الإفراج عنه، فرمى العراق وعاش في دول مختلفة قبل أن يسافر إلى أفغانستان حيث عمل سائقاً لدى طالبان. وفي مرحلة ما، استسلمت وحدته للتحالف الشمالي واقتيد إلى سجن قلعة الجنغي في مزار الشريف، وسُلم فيما بعد إلى القوات الأمريكية واحتُجز في قندهار قبل نقله إلى غوانتانامو. وصدر إذن بنقله من غوانتانامو في العام 2005، لكنه لا يستطيع العودة إلى العراق خوفاً على سلامته.



© Brennan Linsley/AP/PA Photos

معتقل في غوانتانامو يتحدث إلى أحد الحراس، أكتوبر/تشرين الأول 2007

عبد الرؤوف القاسم

”أصبح عصبياً جداً وقال لا أريد العودة إلى ليبيا تحت أي ظرف من الظروف.“
الضابط الأمريكي الذي أجرى مقابلة مع عبد القاسم

عبد الرؤوف القاسم مواطن ليبي صدر إذن بنقله من غوانتانامو في العام 2005 لكنه يمكن أن يتعرض لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن ضمنها التعذيب والإعدام عقب محاكمة جائرة إذا أُعيد إلى ليبيا.

خدم عبد القاسم في الجيش الليبي لمدة سبع سنوات، وفر من بلاده في العام 1990 وتوجه إلى أفغانستان. وخلال الغزو العسكري بقيادة الولايات المتحدة في العام 2001، فر هو وزوجته الأفغانية الحامل في حينه إلى باكستان حيث ألقى القبض عليه وسُلم إلى السلطات الأمريكية ونقل فيما بعد إلى غوانتانامو. واتهمته السلطات الأمريكية بالارتباط بجماعة معارضة ليبية محظورة، وهو زعم بنفيه. وتعرضه هذه المزاعم للخطر الشديد في ليبيا.

عليه وسُلم إلى القوات الأمريكية ونقل إلى غوانتانامو. وصرحت السلطات البريطانية أنها لن تقدم مذكرات نيابة عنه لأنه لم يكن مقيماً بصورة قانونية في المملكة المتحدة قبل اعتقاله. وفي أغسطس/ آب 2007 رفضت المحكمة العليا الأمريكية الاستئناف الذي قدمه لاستصدار أمر جري ضد إعادته إلى الجزائر. ويبدو أنه يواجه خطر الإعادة الوشيكة.

وبرغم أنه صدر إذن بنقله، يظل أحمد بلباشا في المعسكر 6. المعسكر الأكثر قسوة في غوانتانامو الذي يحبس فيه المعتقلون لمدة 22 ساعة على الأقل في اليوم في زنازين فردية مصنوعة من الفولاذ بلا نوافذ تطل على الخارج.

أحمد بلباشا

”يقول إن زنازنته في غوانتانامو أشبه بالقبر وبرغم أن الأمر قد يبدو ضريباً من الجنون إلا إنه بفضل البقاء في تلك الأوضاع على العودة إلى الجزائر. والحقيقة هي أنه خائف جداً جداً من ما يمكن أن يحدث له في الجزائر.“

محامي أحمد بلباشا

صدر إذن بنقل أحمد بلباشا من غوانتانامو في فبراير/ شباط 2007. ويخشى من أن يتعرض للتعذيب أو القتل إذا أعيد إلى الجزائر، وطنه الأم. وكان قد فر من الجزائر بعدما تلقى تهديدات بالقتل وطلب اللجوء في المملكة المتحدة. وأثناء دراسة طلب لجوئه سافر إلى باكستان حيث قبض



© Hugh Russell / Irish News

احتجاج ضد غوانتانامو نظمه منظمة العفو الدولية في بلفاست، بأيرلندا الشمالية

بادروا بالتحرك الآن

يرجى كتابة رسائل إلى السلطات المختصة تدعوها إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

إلى حكومة الولايات المتحدة

ضمان السماح لجميع معتقلي غوانتانامو باللجوء إلى المحاكم حتى يتسنى لهم الطعن في قانونية اعتقالهم. ويجب البحث عن حلول آمنة وعادلة وقانونية بالنسبة لأي شخص صدر أصلاً إذن بنقله أو الإفراج عنه. وفي سبيل هذه الغاية، ينبغي على الولايات المتحدة أن:

- تضع إجراء عادلاً وشفافاً لتقييم ما إذا كان كل واحد منهم يمكن أن يُعاد إلى وطنه بأمان أو ما إذا كان يجب إيجاد حل آخر.
- تتعهد ألا تعيد أبداً أي معتقل قسراً إلى بلد يمكن أن يتعرض فيه للخطر. أو تطلب أو تقبل تأكيدات دبلوماسية من الحكومات الأخرى لتبرير إعادة معتقل إلى بلد يمكن أن يتعرض فيه للخطر.
- تمنح المعتقلين الفرصة لتقديم طلب لجوء في الولايات المتحدة الأمريكية.
- توجه تهم إلى أي شخص يظل رهن الاعتقال بارتكاب جرم جنائي معروف وتقدمه للمحاكمة في محكمة مستقلة وحيادية - وليس لجنة عسكرية - أو تفرج عنه مع توفير حماية كاملة له من التعرض لمزيد من الانتهاكات.

إلى الحكومات الأخرى

إيلاء اعتبار جدي ومتواصل لاستقبال المعتقلين الذين صدر إذن بالإفراج عنهم أو نقلهم من غوانتانامو، لكن الذين لا يمكن إرسالهم بأمان إلى أوطانهم الأم.

ديسمبر/ كانون الأول 2007
AI Index: AMR 51/172/2007
رقم الوثيقة:

Amnesty International
International Secretariat, Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org/counter-terror-with-justice

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2,2 مليون شخص في أكثر من 150 بلداً وإقليماً يقومون بحملات لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ونتطلع إلى عالم يتمتع فيه كل شخص بجميع الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ونحن مستقلون عن أية حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ويتم تمويلنا بصورة رئيسية من جانب أعضائنا والتبرعات العامة.



فلنواجه الإرهاب
بالعدالة
منظمة العفو
الدولية